الحدود السياسية الدولية بين التأمين والاخـــــتراق

د. فتحي علي محمد الباوندي ـ قسم الجغرافيا ـ كلية التربية القره بوللي
جامعـــة المرقب
الايميل الجامعي: famalbaoundi@elmergib.edu

Abstract
The issue of political borders is an important one, especially border crossings, as they directly relate to human safety and the safety of the surrounding geographical environment. It is also well known that the problem of political borders is the result of a culture and ethics that work to improve a state's internal image. What has increased its importance is the phenomenon of illegal immigration, cross-border crimes, air pollution of various types, and terrorist organizations of various kinds, which have spread around the world and have negative repercussions and impacts on countries.
Political borders are a complex problem that no longer extends to a single dimension related to a country's land area, but rather extends beyond that to water bodies and their depths, even extending to outer space surrounding the Earth. We find some countries, especially developed ones, working to secure, monitor, and protect their borders from infiltration and violation by all means, unlike developing and weak countries that continue to suffer from the woes of their political borders, the spread of crime, epidemics, and terrorist organizations. All of this results from these countries' inability to secure their political borders in light of the political fluctuations witnessed in the world today.

الملخّـــــص:
يُعتبر موضـــوع الحـــدود السياسية من المواضيع الهامة وخاصة المنافذ الحدودية لأنها تتعلق مباشرة بالإنسان وسلامته وسلامة البيئة الجغرافية المحيطة به، ومن المعروف أيضا أن مشكلة الحدود السياسية هي نتيجة ثقافة وأخلاق تعمل على تحسين صورة الدولة الداخلية، ومما زاد من أهميتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجرائم العابرة للحدود والتلوث الهوائي بمختلف أنواعه والتنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها التي انتشرت حول العالم لها انعكاساتها وأثارها السلبية على الدول.
فالحدود السياسية مشكلة معقدة لم تعد تمتد لبعد واحـــد مرتبط بالمساحة الأرضية للدولة بل تعدت ذلك للمسطحات المائية وأعماقها ، وامتدت أيضا لتصل إلى الفضاء الخارجي الذي يحيط بالكرة الأرضية، ونجد بعض الدول خاصة المتقدمة منها تعمل على

تامين حدودها ومراقبتها وحمايتها من الاختراق والانتهاك بكافة الوسائل بعكس الدول النامية والضعيفة التي مازالت تعاني الويلات من حدودها السياسية ، وانتشار الجريمة والأوبئة والتنظيمات الإرهابية ، وهذا كله ناتج عن عدم استطاعت هذه الدول تامين حدودها السياسية في ظل التقلبات السياسية الذي يشهدها العالم اليوم .

المقدمـــة:

الحدود السياسية هي ظاهرة بشرية حديثة تحدد الأرض التابعة لكل دولة والتي تمارس فيها سيادتها الكاملة، وتتمتع فيها بحق الانتفاع والاستغلال في اليابس والمسطحات المائية التي تعرف بالمياه الإقليمية، وتظهر الحدود السياسية على الخرائط كخطوط بأشكال متعددة قد تتفق مع ظاهرات طبيعية أو لا تفق، وهي بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة. ولكل دولة في الوقت الحاضر حدودها السياسية واضحة المعالم في الطبيعة، وهذه الحدود تكفلها المعاهدات والمواثيق الدولية. وتأخذ هذه الحدود السياسية أوضاعا وأشكالا متباينة على المستوى القومي والمستوى العالمي، فهي تقع بين الدولة ذات السيادة وبين الأقاليم السياسية ولها أهميتها الخاصة في تعيين حدود السلطة السيادية والشكل المكاني للأقاليم السياسية، فقد تكون اتفاق واعتراف أوقد تكون مسار صراع ونزاع.

ويجب أن نفرق بين الحدود والتخوم، فالحدود ظاهرة حديثة لا تشغل مساحة على الأرض، إنما مجرد خطوط على الأرض يقوم بترسيمها المختصون على الطبيعة، بينما التخوم ظاهرة قديمة تشغل مساحة من الأرض وتفصل بين مناطق القوميات والدول والحضارات في العصور القديمة.

ونظـــرًا لزيادة عدد السكان وانتشار العمران ظهرت الحاجة في كثير من الدول إلى أراضي جديدة لاستغلالها فكانت تتوسع على حساب التخوم التي تفصلها عن القوميات والدول الأخرى، وبالتالي اختفت مناطق التخـوم من خريطة العالم وحلت محلها الحدود السياسية المتعارف عليها حاليا [1]

ويدخل ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية المياه التي تقع داخلها سواء كانت انهارا أو بحيرات أو قنوات بالإضافة إلى أجزاء البحار التي تتجاور شواطئها والتي تعرف بالمياه الإقليمية وطبقات الجو التي تعلوها وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة وتبدأ حدود سياسية لدولة أخرى بما لها من نظم خاصة وقوانين مختلفة [2]

مشكلة الدراســـة:

تعد الحدود السياسية أكثر المناطق حساسية بين الدول وتعتبر عقدة المشاكل حيث تعتبر مناطق نزاع واضطراب بسبب العوامل السياسية والاقتصادية والسكانية باعتبار ان

بعض الحدود تفصل بين القبيلة الواحدة، كما انها قد تفصل منطقة اقتصادية عن أخرى، فالحدود تتمثل في المناطق التي تتقاطع فيها المصالح بين الدول كما بؤرة المشاكل وخصوصا التي لا يتم تحديدها جغرافيا بشكل واضح وصحيح فتصبح تثير الصراعات والنزاعات من فترة إلى أخرى بين الدول المتجاورة.

فرضيات الدراسة:

- الحدود السياسية مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالمساحة الجغرافية بل تعدت ذلك للمسطحات المائية والفضاء الخارجي بعد تمكن الإنسان من اقتحامه في ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة.
- مدى تامين الحدود السياسية للدولة وسيطرتها على حدودها في ظل الفوضى السياسية الذي يشهدها العالم.
- تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والدينية على واقع الدولة وافاقها المستقبلية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على أهم ظاهرة في الجغرافية السياسية والمتمثلة في الحدود السياسية وهي التي تعتبر من أهم المناطق حساسية بين الدول، كما أنها ذات أهمية في معرفة الحدود ومساهمتها في تطور كيان الدولة السياسي والجيوبوليتيكي في ظل صراع الدول العظمى للحصول على مناطق نفوذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من مناطق الضعف السياسي.

أهداف الدراسة:

1- معرفة نقاط الضعف والقوة في كيان الدولة.
2- كيفية تحديد وترسيم الحدود السياسية بين الدول وما تقوم به من وظائف.
3- الوقوف على الآثار السلبية الناتجة من عدم تأمين الحدود السياسية للدولة نتيجة الظروف التي تمر بها العديد من الدول.

المنهج المتبع في الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي والتاريخي للحدود السياسية وفق المصادر والمراجع التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة.

مفهوم الحدود السياسية:

تغير مفهوم الحدود بين الماضي والحاضر حيث كانت حدود الدول غير واضحة المعالم ولم تمثل نقاط متفق عليها بل كانت تترك الدول فيما بينها مناطق تعرف بالتخوم

وهي مناطق جغرافية لها مساحة من الأرض وفيها سكان وخيرات وفيها نبات طبيعي وغيره، بينما الحدود في مساقط رأسية تظهر على سطح الكرة كخطوط رفيعة تحد الدول ويعرف راتزل الحدود بأنها المكان الذي يشير إلى تقلص أو اتساع الدولة، وهو مرآة تعكس ضعف الدولة أو قوتها من خلال قوة الارتباط ما بين العاصمة والحدود. " إلا أن الدولة الحديثة لا بد لها من حدود لا تخوم، فخط الحدود بين المدى الذي تمارس فيه الدولة سيادتها بل واللغة التي سيكلمونها سكانها والأفكار التي ستلقن للناشئة والكتب والصحف التي سوف يتمكن السكان من قراءتها والعملة التي سيستعملونها والجيش الذي سيدخلونه للدفاع عن الأرض " [3] ، أي: أن الحدود تعتبر الفاصل بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى فهي ذلك الخط المحدد الذي تتقابل عنده سيادتان فقد مضت تلك الفترة التي كانت تستخدم فيها مساحة كبيرة من الأرض. " أي أن التخوم تستخدم للفصل بين سيادة دولة عن سيادة دولة أخرى، وهكذا تغيرت طبيعة الحدود على طول العصور التاريخية بسبب اختلاف وظيفتها وهي فصل السيادات بعضها عن بعض " [4] والحدود في لغة الجغرافيا تعني حافة الاقليم السياسي للدولة، كما أن الحدود السياسية تسهم في خلق شخصيات جغرافية مميزة حضارية على جانبه ويتضمن المفهوم التاريخي للحدود على أنها تمثل انعكاسات لتعامل الدولة وتوسعها وانكماشها وتجزئتها. وتعبر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها خلال مراحل زمنية متتابعة [5]

أهمية الحدود:

من المعروف والواضح للجميع أن للحدود أهمية كبيرة للدولة لأنها هي التي تديم وتطيل في حياة الدولة واستقرارها وتتمثل هذه الأهمية في الآتي:

1- **الأهمية الأمنية:** تعتبر مراقبة الحدود ومتابعتها من أولويات الدولة ووضع المنافذ في أماكنها الرئيسية وتشديد الرقابة عليها خاصة من الذين يشكلون خطرا على أمنها أو يسيؤن إلى قوانينها كالمجرمين والمخربين ، كما تقام عندها خطوط الدفاع العسكرية ، خاصة في المناطق المحتمل الغزو منها ، ومن أهميتها أيضا مراقبة القادمين من دول أخرى أو الخارجين منها ، مع وضع منظومات خاصة لمنع المجرمين والإفراد الفارين من أحكام أو مخالفات أو معارضين سياسيين ، كما من مهمتها أيضا منع الصحف والمجلات غير المرغوب فيها وتعد مخالفة لثقافة وعادات الدولة ، وكذلك منع دخول المواد الغذائية الغير مطابقة للمواصفات القياسية العالمية للدولة ، كما تمنع دخول الأفراد المصابين بالأمراض المعدية الفتاكة خوفا من انتشارها وتفشيها في الدولة .

2- **الأهمية السيادية:** لكل دولة سيادة على حدودها ولا يستطيع أي شخص الدخول إلى

أراضيها إلا عن طريق تصاريح متعارف عليها بموافقة الدولة، وكل من يخالف التعليمات المتعارف بها في الحدود ولا يحترم سيادة الدولة يجد نفس تحت طائلة القانون ويتحمل كافة المسؤوليات تجاه الأعمال التي يقوم بها ، كما تظهر قوة الدولة من خلال حدودها السياسية ومدى تطبيق واحترام قوانينها ، وكلما ضعفت الدولة قلت السيطرة على الحدود، لهذا نجد الدول بالتصدي بكل ما تملك من وسائل لمن يحاول التعدي علي أمنها وحدودها ، مما يجبر الدول على عمل قوانين ومعايير بينها وبين الدول المجاورة لتسهيل عملية العبور بشكل قانوني وشرعي يضمن حماية واستقرار الدولتين المتجاورتين .

3- **الأهمية الاقتصاديـــــة:** من أولويات ما تقوم به الدولة هو حماية اقتصادها وذلك من خلال مراقبة ومتابعة الصادرات والواردات، من حيث ضمان جودتها وخلوها من الغش التجاري، مع ضرورة الاهتمام بالاقتصاد المحلي وفرض رسوم جمركية حماية له، ووضع قيود على السلع سواء كانت خارجة أو داخلة وذلك من خلال عملية النقل، ودائما تكون الأهمية الاقتصادية في صالح الإنتاج المحلي وتشجيعه ليغطي السوق المحلي وعدم تصديره وفي نفس الوقت عدم استيراد نفس السلعة في موسم إنتاجها لكي لا تؤثر على الإنتاج المحلي. وتنظم التجارة الدولية من خلال تحصيل رسوم جمركية على الواردات، وتمثل هذه الرسوم دعما للدخل القومي للدولة وتعتبر مصدر من مصادر الدخل، ومن أهداف الأهمية الاقتصادية إبرام الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول ومراقبتها من حيث التنفيذ، وكذلك مراقبة حركة التجارة الدولية عبر المنافذ بمختلف أنواعها حسب القوانين المعمول بها.

4- **الأهمية القانونية:** وهذه الأهمية تنظم الاتفاقيات في مختلف المجالات ومن ضمنها التنقل والعبور عبر المنافذ (البرية – البحرية – الجوية) كما تهتم بتنظيم هجرة السكان والقوى العاملة بين الدول من خلال ما تقوم به الجوازات في المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية لسلامة الدخول بالطرق الصحيحة والقانوني المتعارف عليها عالميا مما لا يؤثر على الدولة المستقبلة من مخاطر على أمنها وامن سكانها.

5- **الأهمية الصحية:** للحدود أهمية كبيرة وهي تخص الأمور الصحية والتي من خلالها إنشاء المراكز الصحية والمحاجر الصحية وذلك لمراقبة المسافرين عبر المنافذ والتأكد من خلوهم من الأمراض وخاصة المعدية منها التي تجتاح العالم ، وكذلك الكشف على الغلات الزراعية لمعرفة ما مدى خلوها من الأمراض وخاصة الكيميائية التي تعرضت لها أثناء الإنتاج في بلد المنشأ ، والحيوانات حتى هي تتعرض للحجر قبل الإفراج عليها لمعرفة ما قد يوجد بها من أمراض معدية قد تصيب حيوانات الدولة بنفس الأمراض

وتؤدي إلى عواقب وخيمة تصل إلى نفوق اعداد كبيرة من الحيوانات ، وكل هذه المراكز تعمل لصحة المواطن وعدم تعرضه للأمراض المعدية التي تهدد حياته ، وإقامة مثل هذه المراكز يزيد من قوة الدولة وعدم دخول أي سلعة أو حيوان أو أي شخص يحمل مرض معدي إلا بعد المرور على هذه المراكز وإجراء الكشف المخبري اللازم للتأكد من خلوة وسلامته من الأمراض ، وبعد كل هذه الإجراءات يسمح بالدخول وإعطاء الإذن ، وتعتبر هذه الإجراءات كإجراءات احترازية للوقاية من الأمراض المنتقلة عبر الحدود .

تصنيف الحدود السياسية:

الحدود السياسية نشأت حسب ظروف تختلف من منطقة إلى أخرى وذلك من حيث تحديد الحدود السياسية قبل تعمير المناطق المجاورة كما حدث في الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومن ناحية أخرى هناك فرض للحدود على بعض الدول ون مراعاة النسيج الاجتماعي والحضاري فيها كاللغة والدين وهذه الحدود تم فرضها بالأخص على دول العالم العربي ومعظم دول قارة أفريقيا.

ويمكن تصنيف الحدود السياسية إلى الآتي:

أولا ـ الحدود الطبيعية:

وهذه الحدود في حد ذاتها تتتبع ظواهر جغرافية طبيعية تتمثل في الجبال والأنهار والصحاري والبحيرات والمستنقعات والبحار والمحيطات. وسنعطي نبذة عن كل نوع من الحدود الطبيعية لغرض التوضيح وهي كالآتي:

1- **الحدود الجبليـــة:** الجبال تكوين طبيعي يصعب الانتقال فيها نتيجة لوعورة سطحها وارتفاع قممها إلا أنها تعتبر حد فاصل بين العديد من الدول مثل جبال الهمالايا التي تفصل بين الصين والهند، وجبال الألب التي تفصل بين ايطاليا وجيرانها، وجبال البرانس التي تفصل بين فرنسا واسبانيا، وجبال الانديز التي تفصل بين شيلي والأرجنتين، وجبال زاجروس التي تفصل بين العراق وإيران. وهذه الحدود على الرغم من كونها عائقا طبيعيا إلا أنها لاتخلو من المشاكل التي تواجه بعض الدول التي تفصلها تلك السلاسل.(6)

وينم تحديد الحدود في المناطق الجبلية على أساس ثلاثة مواقع:

- حدود تتماشى مع خط تقسيم المياه وهي أكثر الحدود استقرارا بين الدول المجاورة وخاصة عندما تكون أكثر إنصافا في تقسيم المياه بين الدول المتجاورة.

- حدود تتماشى مع منتصف سفح الجبل إلا أن هناك بعض الإشكاليات المتمثلة في فصل المجموعات البشرية غالى مجموعتان كل مجموعة تتبع دولة وأحيانا يتم الفصل بين المجتمع الواحد وهذا الفصل له سلبيات كبيرة على هذه المجتمعات.

2- الحدود النهرية: الأنهار من طبيعتها هي الوصل وليس الفصل وغالبا ما يعيش على ضفاف الأنهار مجتمعات متجانسة حضاريا ولغويا ودينيا وهذا أمر سائد في أغلب الدول ، لكنها في الواقع تمثل حدودا طبيعية إذا كانت تقع في أطراف الدولة .[7] ومن بعض الأنهار التي تفصل بعض الدول المجاورة وتعتبر حدودا سياسية مثل نهر ريوجراند الذي يفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بمسافة تصل إلى 500 كم ، كما يفصل نهر الراين بين فرنسا عن ألمانيا ، وسويسرا عن النمسا ، ونهر الكونغو يفصل فصل بين الكونغو وزائير ، ونهر سمليكي يفصل بين أوغندا في قارة أفريقيا . ونهر أساري يفصل بين روسيا والصين في آسيا، وجاء هذا تأكيد لمؤتمر فيينا عام 1815 م على اتخاذ الأنهار حدود سياسية بين دول العالم وفعلا رسمت الحدود على هذا المؤتمر.

والحدود التي تتماشى مع النهر تسير ضمن ثلاثة اتجاهات متشابه غالى حد ما مع الحدود الجبلية وهي كالآتي:

حدود تتماشى مع حافة النهر: وفي هذه الحالة يكون النهر بأكمله لصالح دولة واحدة فقط لأنه واقع ضمن حدودها السياسية ولا تستفاد منه الدولة المجاورة باعتبار أن النهر يعد وسيلة للوصول والنقل وفي نفس الوقت يعد ثروة مائية تعتمد عليها الدول في تنميتها الزراعية وما يحتويه من ثروة سمكية وإمكانية استغلاله في توليد الطاقة الكهربائية.

- **حدود تتماشى وسط النهر:** وهنا يكون النهر عديم الفائدة بالنسبة للملاحة النهرية لبعض الدول وخاصة عندما يكون غير عميق لوقوعه في بعض الجزر مما يسبب مشكلة في تحديد الحدود ويجعله أمرا صعبا خاصة وإنها تزداد رواسبها ومساحتها سنة بعد أخـــرى [8] مما يحدث خلاف بين الدولتين المتجاورتين عندما يتعرض النهر لموجة عالية أو شحة مائية وما يسببه من أمر سلبي عل الحدود كونها تمثل نقاط غير ثابتة.

- **حدود تتماشى مع أعمق نقطة في النهر:** هذه الحدود الوحيدة التي تستفاد منها الدولتين المتجاورتين من حيث الملاحة النهرية واستغلال كافة موارده.

3- **الحدود في البحيرات:** البحيرات تعتبر من الظواهر الطبيعية التي يستفاد منها في عملية تعيين الحدود بين الدول مثل الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتي تمثله بحيرات سوبيريور، وهورن ، وايري ، وانتاريو . وفي شرق أفريقيا نجد بحيرة فكتوريا التي تفصل بين تنزانيا وأوغندا وزائير باعتبارها تقع وسط هذه الدول. وبحيرة تنزانيا تفصل بين تنزانيا وزائير، وبحيرة طبريا بين فلسطين وسوريا، وتتماشى الحدود في البحيرات في الغالب مع خط الوسط إلا في بحيرة طبريا وخاصة بعدما فتحت المفاوضات السورية الإسرائيلية فيما يسمى بعملية السلام، حيث أبقت إسرائيل بحيرة

طبريا تحت سيطرتها، لان البحيرة تعتبر مسطح مائي عذب وتعتمد عليها في الزراعة ومصدر لتغذية أراضي واسعة في منطقة تتعرض للشح المائي.

4- **الحدود في المستنقعات:** تعتبر المستنقعات عامل فصل بين الدول بعكس الأنهار والبحيرات، وكانت تزداد صعوبتها بعد سقوط الأمطار وازدياد مساحتها لهذا كانت من لحدود الطبيعية في الماضي. ولكن في الوقت الحاضر ومع ازدياد الضغط السكاني وتطور وسائل تجفيف المستنقعات، وتقدم طرق النقل والمواصلات أصبحت مناطق المستنقعات من المناطق الملائمة للتوسع البشري، وخير مثال ذلك تجفيف المستنقعات الفاصلة بين روسيا وبولندا والمتمثلة في مستنقعات البريت والتي كانت تتخذ كحدود سياسية بين الدولتين.

5- **الحدود في الغابات:** الغابات هي إحدى عوامل الفصل بين الدول، إلا أن الوقت الحالي قلت أهمية الغابات كعامل فصل، ومن ثم الاعتماد عليها كظاهرة طبيعية في تعيين الحدود، وخاصة في غابات الأقاليم المعتدلة في أوروبا والتي تم اجتثاث مساحات كبيرة منها، أما المناطق الاستوائية في أفريقيا فمازال تقطيع أخشابها واختراقها من الداخل من الأمور الصعبة، ولذلك يمكن الاعتماد عليها كعامل فصل وحماية بين الدول خاصة وأنها تعتبر مناطق قليلة السكان.

6- **الحدود في الصحاري:** مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في زيادة اعداد السكان وكثرة نموهم اتجهت الأنظار إلى الصحاري لتعميرها وإقامة المشاريع الزراعية والحيوانية وخاصة إذا توفرت لها المياه لاستغلالها في الزراعة بمختلف أنواعها لسد حاجة السكان من الغذاء ، كما تحظى الصحاري بالعديد من المعادن والنفط والغاز الطبيعي وعند توفر هذه الموارد سيمتد إليها العمران وتزداد بها اعداد السكان تدريجيا وتكثر فيها الكثافة السكانية بشكل ملحوظ عن ذي قبل ، وبالتالي أصبحت الصحاري مناطق وصل أكثر من كونها مناطق فصل ، حيث يتوفر بها العديد من طرق القوافل والتي تم رصف معظمها ، كما توجد بها بؤر عمرانية وسكانية في الواحات يمثلون نقاط ارتكاز للتوسع العمراني والسكاني بها . ففي السابق كانت الصحاري تمثل منطقة حماية للدولة من هجمات الدول الأخرى، أما بعد التطور النوعي في الأسلحة قلل من الأهمية الدفاعية مما جعل ترسيم الحدود فيه يكون على شكل خطوط مستقيمة قد تسير مع خطوط الطول ودوائر العرض كالحدود السياسية بين مصر وليبيا مع خط طول 20 شرقا ومصر والسودان تسير مع دائرة عرض 22 جنوبا. والمشكلة في ترسيم الحدود في الصحراء هي وجود القبائل البدوية ولطبيعة نشاطهم وارتباطهم الاجتماعي والقبلي الذي لا يتوقف أمام الحدود

وجعلهم لا يعترفون بالحدود.

7- **الحدود الفضائية:** الفضاء الخارجي هو الذي يعلو أرض الدولة ويعتبر ملكا لها، ويدخل ضمن حدودها السياسية ويحرم على الدول استخدام فضاء الدول الأخرى إلا في حالة الاستئذان بأن تسمح لها باستخدام فضائها، ويرى البعض أن حدود الفضاء تمتد إلى نهاية الغلاف الغازي والذي يقدر بعشرة أميال راسية، وحدود الفضاء مثلها مثل المياه في البحار والمحيطات خارج النطاق الإقليمي والذي يعتبر ملكا لكل دول العالم، وهناك من يعارض هذا الرأي على أساس ا ناي مسافة فوق أرض الدولة تعتبر ضمن حدود الدولة.

ومما يزيد المشكلة تعقيدا التقنيات المتقدمة والسريعة في مجال الفضاء الخارجي، واستخدام الأقمار الصناعية ومركبات الفضاء التي يمكنها أن تحلق على ارتفاعات شاهقة مما يصعب على معظم دول العالم مراقبة أجوائها بالصورة الصحيحة والمطلوبة، إلا في الدول الكبرى والمتقدمة التي تمتلك التقنيات الحديثة الخاصة بالمراقبة والتتبع. لكن هل يوجد قانون دولي ينظم العلاقة الحدودية الراسية بين الدول. وفي الحقيقة ظهرت عدة أفكار بهذا الخصوص منها ما يرى الفضاء هو ملك مشاع لكل الدول وقسم أخر يرى أن الفضاء الخارجي هو ملك للدولة ذاتها [9] ولكن في نفس الوقت يسمح فيه بالمرور الذي لا يشكل خطرا على الدول (مرور برئ) لا يجوز إيقافه.

8- **حدود أسفل القشرة الأرضية:** يمتد خط الحدود السياسية الراسي للدول داخل القشرة الأرضية بالقدر الذي يمكنها من الوصول إليه، ولا يحق لدول الجوار أن تحفر داخل حدود الدولة المجاورة لها ويكون الحد إلى لب الأرض على شكل مثلث قاعدته مساحة الدولة.

ثانيا ـ الحدود الهندسية: الحدود الهندسية تأخذ أشكالا مختلفة أما إن تكون فلكية بحته تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض وتشيع في أفريقيا وأمريكا الشمالية واستراليا ، وأما تأخذ شكل خطوط مستقيمة تصل بين نقطتين معلومتين مثل الحدود الجنوبية لمصر والسودان الذي يتفق مع دائرة عرض 22 جنوبا ، والحدود الجنوبية لمصر وليبيا الذي تتفق مع خط طول 25 شرقا ، وحد أمريكا الشمالية وكندا عند دائرة عرض 49 شمالا ، ومن الحدود السياسية الهندسية أيضا تلك التي تفصل بين الجزر ومناطق النفوذ في البحار الضيقة مثل الحد الذي يفصل بين ألاسكا وسيبيريا ، والحد الذي يفصل بين جزر الفلبين واندونيسيا ، وكذلك الأمر في الحدود التي تفصل بين الدول المطلة على المحيطين المتجمد الشمالي والجنوبي والتي تنتهي عند القطبين .

ومن المشاكل التي تنشأ عند ترسيم الحدود السياسية على الطبيعة وجود الثروات

المعدنية والنفطية والغاز الطبيعي كما حدث في الحدود بين مصر والسودان والتي تنتشر فيها قبائل البشاريين ومركزهم الرئيسي السودان والعيايده ومركزهم الرئيسي مصر، والحدود في شبه الجزيرة العربية والتي ينتشر حولها البدو الذين لا يعترفون بأي حدود سياسية. وتأخذ الحدود السياسية الهندسية أشكالا هندسية أكثر وضوحا في الصحراء حيث تظهر على شكل خطوط مستقيمة تتكسر عند التقائها في أكثر من دولة كالحدود بين السعودية والعراق، والأردن والعراق، والسعودية والكويت. ويتضح أن كل هذه الدود من صنع الاستعمار يهدف من خلالها أن تكون قنابل موقوتة تنفجر إذا ما أريد توقيتها حسب المصالح الدولية.

ثالثا ـ الحدود البشـــرية:

وهي الحدود التي تفصل بين الشعوب المختلفة من حيث الخصائص البشرية والحضارية، مثل اللغة والدين والسلالة والقومية، وقد تتفق الحدود البشرية مع بعض الظاهرات الطبيعية كالجبال، إلا أن هذه الحدود قد تكون غير موجودة في الواقع وذلك بسبب التداخل البشري والحضاري والهجرات بين سكان العالم، وفي هذه الحالة يصعب وضع حد فاصل بين هذه المجموعات البشرية ذات مواصفات واحدة. ولكن كثير من الأحيان عند ترسيم الحدود بين الدول لا تأخذ بعين الاعتبار تقسيم الشعوب [10]، وبالتالي تخلق مجاميع تسمى بالأقليات التي تظل محافظة على شخصيتها، ومناوئه للدولة بسبب سياسات خاطئة تحس من خلالها الأقليات بالغبن وعدم حصولها على الحقوق المشروعة لها . وفي العالم العربي لم تراع الحدود السياسية بين بعض الدول التجانس السكاني والحضاري، وتم اقتطاع إقليم الاسكندرونة من سوريا وضمه إلى تركيا، وإقليم عربستان من العراق وضمه لإيران وان كان هذا من المفهوم الإسلامي لا يشكل مشكلة بين أبناء الدين الواحد في تركيا وسوريا أو العراق أو إيران . كما لم يتمكن اليهود من تفريغ فلسطين من الديانات الأخرى على الرغم من سياسة التهجير التي ساندتها كل دول العالم بما فيها الدول العربية[11]

رابعا ـ الحدود البحرية والمياه الإقليمية:

حق السيطرة على البحار والمحيطات للدولة الساحلية المطلة عليها ويكون على مسافة من المياه المجاورة، ويختلف تحديدها من دولة إلى أخرى، حيث لم يتفق بعد على تحديد المسافات لكل دول العالم والتي تعرف بالحدود البحرية. وقد ظهرت الحدود البحرية والمياه الإقليمية للدول في عديد من المجالات الحربية والأمنية والتجارية والاقتصادية واستغلال الثروات السمكية في المياه المجاورة للسواحل وخاصة مع ازدياد الطلب عليها

مع النمو السكاني وزيادة الكثافة السكانية للكرة الأرضية، وعدم قدرة بعض الدول على توفير احتياجاتها من اليابس وكذلك اتجهت إلى البحار والمحيطات.

ومشكلة الدولة في البحر تزداد فاعليتها بسبب كونه يعد حدا لدول عديدة ممن تتعارض مصاحها مع الدول الشاطئية، فأعالي البحار هو استخدام كل الدول تقريبا [12] وقد اعترف القانون الدولي بالحدود البحرية للدول فيما يعرف بالمياه الإقليمية ، وقد تم عقد العديد من المؤتمرات العالمية للوصول إلى تحديد الحدود البحرية والمياه الإقليمية التابعة للدولة، ومن هذه المؤتمرات مؤتمر موناكو عام 1929 م ولاهاي عام 1930م وجنيف عام 1958م، ومؤتمر البحار عام 1973م ومؤتمر المكسيك عام 1982م . إلا أنها لم تنجح في تحديد مسافة موحدة للحدود البحرية والمياه الإقليمية تلتزم بها جميع الدول . إلا أن معظم دول العالم كانت تطلب 12 ميل بحري كحدود بحرية للدول على البحار والمحيطات المجاورة، ويمكن القول ليست بالقرار الذي تصدره الدول بتحديد مياهها الإقليمية بقدر ما هو إمكانية الدولة في حماية هذه المياه التي تقع في حوزتها وداخل حدودها الإقليمية، وإمكانية الدفاع عنها في الوقت الذي نجد فيه وسائل اختراق هذه الحدود من الدول البحرية الكبرى سهل ومتاح بأبسط صورة في الوقت الحاضر.

ومن أهم الطرق لتحديد المياه الإقليمية ما يأتي:

1- طريقة التشابه: وفيها تتخذ نهاية المياه الإقليمية نفس مسار خط الساحل في تعرجاته واستقامته.

2- طريقة خط القاعدة المستقيمة: وفيها ترسم الحدود للمياه الإقليمية من خلال قاعدة مستقيمة تصل بين الرؤوس البارزة في خط الساحل.

3- طريقة الأقواس: ويتم في هذه الطريقة رسم أقواس دوائر من نقاط الساحل وخطوط القاعدة التي تحدد المياه الداخلية بأنصاف لهذه الأقواس تساوي عرض المياه الإقليمية التي تحددها الدولة.

نطاقات المياه البحرية: ويمكن تحديدها بخمس نطاقات وهي:

1- **المياه الداخليـــة:** وهي تتمثل في الخلجان ومصبات الأنهار والبحيرات الساحلية والمياه المحصورة بين الجزر والساحل.

2- **المياه الإقليميـــة:** وتأتي بعد نطاق المياه الداخلية وحافته الخارجية من جهة البحر تتخذ الحد البحري للدولة، وفي هذا النطاق تمارس الدولة سيادتها بشكل كامل مثل اليابس تماما.

3- **المياه الملاصقة:** وهي تلي نطاق المياه الإقليمية، إذا كانت الدولة حددتها بأقل من 12

ميل ، وإذا كانت الدولة قد حددت مياهها الإقليمية 12 ميل ليس لها الحق في مياه ملاصقة ، وتمارس الدولة في هذا النطاق الرقابة الجمركية والصحية والهجرات غير شرعية ، وتستغل الثروات المعدنية والسمكية إن وجدت في هذا النطاق لأنها تعتبر ملكا لها .

4- **المياه المحايدة**: وهي التي تلي المياه الملاصقة مباشرة وتدعي بعض الدول حقوقها فيها، مثل منع الصيد البحري والعمليات الحربية والعسكرية وليس هناك تحديد لهذا النطاق وإنما يخضع لمدى قوة الدولة وبسط نفوذها على هذا النطاق.

5- **أعالي البحار**: وهذه المياه لا تمتلك أي دولة السيطرة عليها وإنما هي ملك للإنسانية، إلا أنها قد تستغل من بعض الدول الكبرى وخاصة النووية منها لإجراء تجاربها النووية فيها.

ومشكلة الحدود في البحر تزداد فاعليتها بسبب كونه يعد حدا لدول عديدة قد تتعارض مصالحها مع الدول الشاطئية. فأعالي البحار هو مجال [13]

6- الرصيف القاري: وهو ذلك الجزء من البحر المجاور للساحل والذي يتحدد عمقه ب 200م وهو يمثل مرحلة الانتقال من اليابس إلى البحر أو المحيط ويختلف اتساعه من منطقة إلى أخرى. وتتميز هذه المنطقة بغنائها الحيوي ، ونتيجة لوجود الموارد فيها سعت الدول المجاورة لها أن تصبح موارد الرصيف القاري حقا لها ولا تسمح للدول الأخرى الاستفادة منها ، وقد تقرر في مؤتمر قانون البحار في جنيف عام 1958م بان سيادة الدولة تظل سارية على الرصيف البحري حتى إذا لم تستغل هذه الدولة موارده الطبيعية ، ولا يمكن لدولة أخرى أن تستغل هذه الموارد بدون اتفاق مع الدول المجاورة صاحبة الحق ، ويجب على الدولة التي تستغل الرصيف القاري ألا تعرقل حركة الملاحة البحرية والصيد والنشطة الأخرى التي تمارسها في أعالي البحار ، وتعد هذه الدولة مسئولة عن سلامة السفن وعدم التعرض لها بما تقيمه من منشآت لاستغلال موارد الرصيف القارئ .

أهم المشاكل العابرة للحدود السياسية للدول:

يعاني العالم اليوم الكثير من المشاكل والجرائم العابرة للحدود والتي تمس بدايتها أو ارتكابها أو أثارها المباشرة أو غير المباشرة أكثر من دولة واحدة، حيث تمتد الجريمة من دولة الإنتاج إلى الدولة الوجهة عبر أكثر من دولة، وإذا ارتكبت الجريمة في دولة واحدة أو دولة معينة ولكن لها أثار وخيمة وشديدة في دول أخرى [14]

وقد تأخذ هذه الجرائم والمشاكل العديد من الأشكال والمظاهر والذي نرد منها على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

1- **الهجـــرة:** تعتبر الهجرة من العوامل المؤثرة في حجم السكان سواء كان هذا التأثير ايجابيا أو سلبيا لا هناك دولا أسهمت الهجرة الوافدة إليها في زيادة في عدد سكانها وكثرة الجريمة والإخلال في أمنها القومي وفي بعض الأحيان يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في الدولة. ومن الواضح والمعروف أن ابرز دوافع الهجرة والتي تجعل المهاجر يترك موطنه الأصلي ويهاجر إلى أماكن أخرى لمحاولة تحقيق مستويات اجتماعية واقتصادية أفضل والتي كان يفتقر إليها المهاجر في مكان إقامته الأصلي ، وهناك نوعا من الهجرة الجغرافية للسكان ترتبط بالتهجير الإجباري للسكان كما حدث لتهجير الملايين من الرقيق من القارة الأفريقية إلى الأميركتين ، وقد يكزن هناك تهجير لدوافع قومية ، والهجرة قد تكون شرعية أو غير شرعية وكلا منها له تأثيره على الدولة المهاجر إليها ، إلا أن الهجرة الشرعية تكون بإجراءات وتصاريح مسموح بها بين الدول بمعنى أن المهاجر في هذه الحالة يكون دخوله للدولة شرعي عبر المنافذ المسموح بها ، وأما الهجرة الغير شرعية فعواقبها وخيمة على الدولة المهاجر إليها ، لان دخول المهاجر بدون إجراءات وتصاريح من الدولة ، لأنه عادة من يقوم بالهجرة غير شرعية هم من أصحاب السوابق أو الفارين من أحكام قضائية أو الهروب من السجون وقد يكونوا من الإرهابيين أو من لم يستطيع تكاليف السفر ، وهذا بدوره سيؤثر على الدولة المستقبلة للهجرة من جميع النواحي سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو دينية واجتماعية وغيرها من المشاكل والجرائم التي سترتكب داخل الدولة مما يسبب لها عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي وهذا ما هو ملاحظ اليوم في الدول العربية وخاصة دول الربيع العربي مثل تونس وليبيا ، وهذا يحتاج إلى تكاثف الجهود من جميع مؤسسات الدولة ، وذلك من خلال إقامة مراكز إيواء لهم وترحيلهم إلى دولهم لان وجودهم بهذه الطريقة سيسبب مشاكل في اغلب الأحيان لان هناك بعض من الدول ليس لديها إمكانيات للتغلب على هذه الأعداد الهائلة والمتدفقة بشكل كبير وبشكل يوم ومن جميع الجنسيات في العالم والهجرة غير الشرعية تؤثر على التغير السكاني في الدول المهاجر إليها بعدة طرق وتشمل :

- التغيرات الديموغرافية: تساهم الهجرة الغير شرعية في تغيير التكوين السكاني من خلال زيادة عدد السكان، وخاصة في الفئات العمرية الشابة والذكور.
- الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة.
- التأثير الاقتصادي وتأثيره السلبي على العمالة المحلية.
- التحديات الأمنية والاجتماعية وما ينتج عنها من انتشار الجريمة والاتجار بالبشر

وزيادة التوترات بين السكان المحليين والمهاجرين.

2- **الثقافـــــة :** من أهم التحديات التي تتعرض لها سيادة الدولة الثقافة ومدى قدرة الدولة على أن تجعل من ثقافتها قادرة على التأثير في الآخرين ، وفي الوقت نفسه قادرة على المحافظة على خصوصيتها الثقافية ، وكيف تستطيع أن تجد مكانا بين الثقافات الأخرى ، وما نلاحظه اليوم من انتشار للأقمار الصناعية والتي تقدر بالمئات تدور حول العالم مرسلة العديد من الثقافات المختلفة والتي تحاول من خلالها افتراس هوية الدول النامية ، وتحطيم ماضيها وحاضرها ومحو تراثها وفكرها بمعنى أنها تعمل على ربط الجماعات الوطنية بمعالم اللا وطن واللا أمة واللا دولة ، أو بعبارة أخرى أدق هي إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب [15] وخير مثال على ذلك أمريكا التي تمتلك حوالي 65% من أدوات التحكم في المادة الإعلامية ، مما جعل نمط الثقافة الأمريكية يؤثر على أذواق الناس في العالم كله ، وتمتلك كذلك 62% من أهم العلامات التجارية و 28% من جميع طلبة العالم الدارسين خارج دولهم ، وهي التي تستقطب أكثر عدد من المهاجرين ، كما أنها ترسم حدودا أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية متمثلة في حدود الفضاء والذي هو بحق وطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافية ولا إلى التاريخ ، هو وطن بدون حدود تبنيه شبكات الاتصال بالمعلومات الالكترونية ، وفي هذا الوطن المجرد من الجغرافية والتاريخ تستطيع الدول الغربية فرض هيمنتها على بقية دول العالم [16]

3 – **الإرهـــــاب:** مفهوم الإرهاب كما هو واضح هو استخدام العنف أو التهديد بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين، ويشكل الإرهاب ظاهرة لامتداد سياسات الدول والنشاط الموازي الغير مشروع لدى بعض الدول والتي تعد دولا راعية للإرهاب. وهناك دول معينة تدعم الإرهاب بينما يغض النظر عن دول أخرى متورطة فيه بحسب الاصطفاف والمحاور والتحالفات ومن يملك أن يدير اللعبة داخل أروقة مجلس الأمن، بل مازلنا نلاحظ الموقف المزدوج من الجهة الإرهابية نفسها، حيث تكون القاعدة ثورة شعبية في سوريا أو في الانبار من العراق ولكنها إرهابية حين تقترب من أربيل أو اليمن أو أفغانستان [17]، وتوضح لنا وسائل الإعلام بأن

جدول (1) أعداد الإرهابيين الوافدين للعراق عام 2003

الدولة	العدد	الملاحظات
السعودية	5000	موجودين بعد عام2003 بصورة غير شرعية
الأردن	1700	ترددون على المناطق الغربية بصورة غير شرعية
فلسطين	1500	قدموا بصورة غير شرعية ذات التوجه السوري
حماس والجهاد الإسلامي	600	دخلوا عن طريق سوريا بصورة غير شرعية

تائب شهداء الأقصى	400	قدموا من الضفة الغربية بصورة غير شرعية
شكر طيبة	200	جماعة من كشمير دخلوا بصورة غير شرعية
أخرى	1400	ل ليبيا واندونيسيا وروسيا وتونس وماليزيا وغيرها

ـ ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة ـداعش والعراق وإدارة التوحش، ط1 ،شركة المطبوعات، بيروت لبنان2015 ، ص23

جدول (2) اعداد داعش في العراق للمدة 2013 – 2014

الدولة	العدد	الدولة	العدد
السعودية	2000	اليمن	400
تونس	2400	كردستان العراق	400
المغرب	1600	ألمانيا	320
الأردن	1300	مالي وموريتانيا والسودان	200
تركيا	1200	الكويت	200
شيشان والطاجيك واذربيجان	1000	السويد	150
فرنسا	900	كندا	130
الهند والفلبين وبنغلاديش	1000	الصين	100
أفغانستان	1000	البحرين	100
الدنمارك وبلجيكا والنرويج وهولندا	600	استراليا	60
بريطانيا	500	ايطاليا	50
ليبيا	500	مصر	50
الجزائر	500	إسرائيل	10

ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة ـداعش والعراق وإدارة التوحش، ص230

التنظيمات الإرهابية هي من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وتهيئ دولا كثيرة للاعـتراف بهذه التنظيمات الإرهابية كما أنها هي من أوعزت إلى داعش عبر وسائل تأثيرها في هذا التنظيم بعد التحرش بالكيان الصهيوني وتركه يقتل ويدمر غزة ولبنان ، فأعداد الإرهابيين في تزايد مستمر للقتال مع التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا وبعض الدول العربية ، وهذه التنظيمات تتنوع من جنسيات مختلفة منها العربية والشرق أوسطية ومن جنوب شرق آسيا ومن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويعبر الإرهابيين الحدود الدولية وارتكاب جرائم القتل والتدمير خارج بلدانهم الأصلية وما يشغل العالم اليوم هو رجوع الإرهابيين إلى أوطانهم بعد القضاء على قواعدهم [18]

4- **غسيل الأمـــوال:** تعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم المستحدثة في العالم وشكلت تحديا دوليًا نظرا لكونها ظاهرة عابرة للحدود الدوليـــة، وهي مرتبطة بكثير من الجرائم مثل الإرهاب، والتجار بالمخدرات والأسلحة والتزوير والاتجار بالبشر وتهريب

المهاجرين والسيارات المسروقة وكذلك تجارة الآثار وغيها من الجرائم التي تشكل مصدرا لغسيل الأموال، كما أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية الدولية تعد من الأساسيات التي ساعدت على ظهور هذه الجريمة وسرعة انتشارها [19].
وتتم عملية غسيل الأموال عن طريق نقل المال النقدي من دولة إلى أخرى بأسعار زهيدة، ومن أهم الأسباب التي ساعدت على تطور هذه الظاهرة ضعف سيادة القانون، وانفتاح الأسواق المالية العالمية، لتشجيع المستثمرين على الاستعمار في الدول النامية، وتزايد معدلات الجرائم المالية.

5- **الأمراض والأوبئة:** الأمراض والأوبئة طبيعيا تنتقل من مكان لآخر وتنتقل العدوى من شخص لآخر داخل الدولة ذاتها، كما تنتقل الأمراض والعدوى عبر الحدود الدولية اي يتم انتقالها من دولة إلى دولة أخرى عن طريق المسافرين وعن طريق البضائع والحيوانات والطيور العابرة للحدود وخاصة إذا كانت قادمة منها موبؤة . ومن الأمراض العابرة للحدود وتسبب العدوى الايدز وأنفلونزا الطيور، وأنفلونزا الخنازير. ومن الأمراض الخطيرة التي تعرض لها العالم مؤخرا جائحة كورونا التي قضت على اعداد كبيرة من السكان وأوقفت العالم عن الحركة وسببت خسائر ضخمة في الاقتصاد العالمي لمدة طويلة لخطورة هذا المرض، وقد سعى العديد من العلماء على توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل التهديدات غير العسكرية مثل انتشار مثل هذه الأمراض المعدية عبر الحدود الدولية [20]

6- **التلوث البيئي** : يعتبر الإنسان هو السبب الرئيسي والأساسي في إحداث عملية التلوث في البيئة وظهور جميع الملوثات بأنواعها المختلفة والتي تشمل التوسع الصناعي والتقدم العلمي وما أحدثه من ثورة في جميع مجالات الحياة، وسوء استخدام الموارد والانفجار السكاني الذي حدث في العالم مؤخرا، وتعد قضية التلوث البيئي من مشكلات العصر الحديث.

وتعد هذه القضية كذلك في تزايد مستمر مما تؤدي الى مخاطر تهدد كوكب الأرض ، وفي عام 1997م قرر مؤتمر كيوتو في اليابان بان الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة لوحدها عن 25% عن الإساءة إلى البيئة من ملوثات النفايات النووية والتجارب الذرية واستخدام الأسلحة المنضبة من اليورانيوم وهي وراء تصاعد الإصابة بأمراض السرطان ، وكذلك تلوث البحار والمحيطات بسبب التسريبات النفطية من حاملات النفط ، ومع انتشار التلوث البيئي في العالم وخاصة من الدول الصناعية وانتقاله إلى الدول المجاورة

بواسطة الرياح ، مما أدى إلى عدم استيعاب الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية لمخلفات المصانع والآليات والمحطات والمركبات والتجارب النووية [21]

فالتغيرات المناخية من موجات الحر والحرائق والفيضانات كلها انعكست على الإنسان وأمنه الغذائي، فعلى سبيل المثال وقعت ما بين عامي 2008 – 2010 م عدة كوارث مناخية ذات تأثير عالمي عابر للحدود الدولية لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية، وكذلك حدوث ظاهرة النزوح والهجرة وهما من استراتيجيات التكيف في جميع مناطق العالم الذي تعاني من مخاطر التقلبات المناخية [22]

7- **تهريب المخـــدرات:** ظاهرة تهريب المخدرات انتشرت انتشار كبير في العالم، والعالم يعاني من هذه المشكلة التي تخطت الحدود الدولية عبر عصابات المخدرات، واتساع النطاق الجغرافي للعمليات غير المشروعة، وقد ساعد على ذلك التطور الكبير في المواصلات والاتصالات التي أدت إلى عولمة مكان السوق، ومن أبرز التطـــوّرات التي غيرت هيكل تجارة المخدرات الدولية هو اتساع نطاق انتشار المخدرات حول العالم ." فبالرغم من أن الكثير من الأمم لا تنتج المخدرات أو أنها لا تضم أعدادا كثيرة من المتعاطين فيها إلا أن موقعها على خريطة خطوط تجارة المخدرات أعطاها أهمية خاصة " [23]. ولم تكتفي هذه العصابات من مزاولة نشاطها داخل دول المنشأ بل تحركت في محيط أوسع من ذلك ليصل إلى بعض دول الجوار وغيرها.

8- **الجرائم المستحدثة:** وهذه الجرائم لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول بمعنى ان الفرد موجود في دولة والجريمة في دولة أخرى، وتحدث هذه الجريمة على الرغم من بعد المسافة بسبب ظهور التقنية العالية لوسائل الاتصال. ومن أهم الجرائم العابرة للحدود على سبيل التوضيح لا الحصر:

- الجريمة المعلوماتية: ويطلق عليها جرائم الانترنت والحاسوب والجرائم الالكترونية.
- جريمة الاتجار بالبشر: وتعد هذه الجريمة ثالث أكبر تجارة إجرامية عابرة للحدود الدولية بعد تجارة المخدرات والأسلحة.
- جريمة الاتجار بالأطفال: وتتم هذه الجريمة باستخدام وسائل القوة والإكراه أو الخداع وإجبارهم على العمل في ظروف تتسم بالاستغلال الاقتصادي والجنسي والتسول والنزاعات المسلحة وغيرها.
- جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية: تعتبر جريمة حديثة بمقارنتها مع الجرائم الأخرى.

الخاتمـــــة:

من خلال دراسة الحدود السياسية ومفهومها وأهميتها ووظائفها يتضح أن لا أحد يتصور أن وظائف الحدود السياسية ثابتة لا تتغير بل أن الأمر على العكس من ذلك تماما، فوظائف الحدود تتغير باستمرار عبر الزمن، لذلك على دارس السياسة والجغرافيا السياسية أن يأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات التي تطرأ على وظائف الحدود السياسية، فبعد أن كانت ترسم لغرض الفصل بين الدول التي تلتقي عندها أصبحت ترسم لغرض الوصل بين تلك الدول.

ولقد أحدثت ثورة المعلومات والاتصالات في عالمنا المعاصر تغيرا كثيرا في الوظائف التقليدية للحدود السياسية وفي المفاهيم التي كانت تعتمد عليها الدول كالعمق الاستراتيجي وحواجز الجمارك وقوانين المطبوعات وعمليات التشويش ومحاصرة المواطنين في الدولة ليكون كل شيء تحت مراقبة الدولة. وان التأثيرات التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات قد أدت الى إعادة تشكيل الكثير من مفاهيم الجغرافيا السياسية والمفاهيم الأخرى المتعلقة بوظائف الحدود، ونتيجة للأنشطة التي يقوم بها الإنسان أحدثت الكثير من المتغيرات التي تؤثر في الجغرافيا السياسية والتي عبرت الحدود السياسية للدول بمختلف مشاكلها وأثرت على كثير من الدول في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

النتائج والتوصيات

أولا ـ النتائج:

1- تعتبر الحدود السياسية الدولية بؤر توتر جيوبوليتكي منذ قديم الزمان ومختلف الأماكن

2- طالما الأطماع البشرية وشريعة الغاب مازالت قائمة فمشكلة الحدود ومشاكل العالم لا تنتهي إلا بانتهاء هذه المطامع.

3- من أسباب المشاكل بين الدول على الحدود الدوافع الاقتصادية التي انسحبت أمامها الأخلاق، ولم يتمكن القانون من حكم المصالح ولا العلاقات الإنسانية أو الارتباطات التاريخية أو الانثوغرافية ولا يشفع لها حسن الجوار.

4- عند ترسيم الحدود بين الدول لا يأخذ بعين الاعتبار تقسيم الشعوب.

5- يقف العالم اليوم أمام جرائم عابرة للحدود الدولية مختلفة في نظامها وأثرها ويطلق عليها الجرائم المنظمة العابرة للحدود وكل هذه الجرائم مرتبطة بظاهرة العولمة.

6- بروز ظاهرة الهجرة البشرية من الدول النامية الى الدول المتقدمة سواء كانت هذه الهجرة مشروعة أو غير مشروعة.

7- تنوع الخريطة الجيوسياسية للإرهابيين في العديد من قارات العالم.
8- اغلب دول العالم ضعيفة وليس لها القدرة والسيطرة على حدودها وكذلك عدم مراقبتها من الاختراقات التي تحدث من حين لآخر.

ثانيا- التوصيات:

1- مشاكل الحدود العربية العربية المصطنعة لها الأثر والدور الأكبر في تمزيق وحدة الصف وبناء روح العداوة بين أبناء الشعب الواحد.
2- ضرورة ممارسة الدولة سلطاتها وتنظيم إدارتها واستغلال خيراتها داخل حدودها السياسية.
3- تشديد الرقابة على الحدود السياسية للدولة ووضع قيود على السلع الداخلة والخارجة.
4- تعتبر الحدود السياسية للدولة مرآة تعكس مدى ضعف وقوة الدولة.
5- التركيز على إنشاء مراكز للحجر الصحي لجميع السلع الغذائية والحيوانات للكشف عليها والتأكد من خلوها من الأمراض المعدية.
6- الاهتمام بالاستثمارات الداخلية وتوفير العمل للسكان وخاصة فئة الشباب لعدم التفكير في الانحراف الإجرامي والهجرة.
7- ضرورة وجود قوانين دولية تحمي الدول وخاصة الدول الضعيفة والنامية وعدم المساس بحدودها السياسية ومساعدتها في مراقبتها.
8- استغلال حالة عدم النضج السياسي لبعض الدول العربية وخلق المشاكل لعدم استقرار هذه الدول أمنيا وسياسيا.
9- وضع قوانين صارمة لمكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية والتي تعاني منها اغلب الدول.
10- انتشار الجرائم الالكترونية التي لا تعـــترف بالحدود الجغرافية للدول وما سببته من مشاكل تعاني منها أغلب الدول.

الهوامـــــــــــش:

[1] - محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، بيروت، دار النهضة العربية، 1979، ص194

[2]- محمد مرسي الحريري، دراسات في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 319

[3] - محمد عبد الغني سعود، الجغرافيا والمشكلات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1971، ص 104

[4] - يسرى الجوهري، ناريمان درويش، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986، ص 173

[5]- عصام محمد إبراهيم، الجغرافيا السياسية، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2011، ص 114 ص 115

[6] - paul Buckholts ,political Geography . New York. 1966. p87

[7]- أمين محمد عبدالله ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، 1968 ، ص 85

[8]- صبري الهيثي ، الجغرافيا السياسية ، دار الصفا ، عمان ، 2000 ، ص 156

[9]- على أحمد هارون ، الجغرافيا السياسية ، دار الفكر ، القاهرة ، 1998 ، ص 207

[10]- فتحي أبوعيانه ، الجغرافيا السياسية ، بيروت، 1983، ص 135

11- صبري الهيثي، مرجع سابق ، ص 168

12- علي صادق ، القانون الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 5 ، 1961، ص120 ص 130

13- علي صادق ، القانون الدولي، مرجع سابق ، ص 130

14- محمد فتحي عيد، المخدرات والجريمة المنظمة، المخدرات والعولمة، ط 1 ، دار الجامعة، عمان ، الاردن ، 2014، ص 243 ص 244 .

15- مها ذياب، تحديات العولمة للوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 267 ، 2000 ، ص161 .

16- قاسم عبد علي عذيب ، هجرة الكفاءات العربية ، اطروحة دكتوراة ، غ منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية أبن رشد 2015 ، ص103 .

17- ياسر عبد الحسين ، الحرب العالمية الثالثة ، داعش والعراق وادارة التوحش ، ط 1 ، شركة المطبوعات ، بيروت لبنان ، 2015 ، ص 21 ص 23 .

18- Erich Marguardt and Christopher heffel finger , Terrorism and political slam Origins ideologies and methods : A Textbook 2nd Edition United Sates Military Academy West point .,New York ,2008, p:195.

19- هشام أحمد تيناوي ، المخدرات وظاهرة غسيل الأموال ، المخدرات والعولمة ، ط 1 ، دار الحامد ، عمان الأردن ، 2014 ، ص 117 .

20- حسين باسم عبد الأمير ، مفهوم الأمن في القرن الواحد والعشرين ، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية ، بيت الحكمة بغداد ، العدد 38 ، 2019 ، ص 173 .

21- رانيا السعود ، الإنسان والبيئة ، ط 2 ، دار الحامد ، عمان الأردن ، 2007 ، ص 51 .

22- وديد عريان ، تغير المناخ ودوره في تفاقم العنف والاستقرار والنزوح ، مجلة المتقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 484 ، 2019 ، ص 74 .

23- عادل حسن السيد ، طبيعة عمليات غسيل الأموال وعلاقتها بانتشار المخدرات ، ط 1 ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2014 ، ص 13 .